Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 39:2 (2004)

دلالة التوكيد في الجملة العربية

حبيب الله ضيائي

ظاهرة التوكيد في الجملة العربية تعدّ من الظواهر الدلالية المميزة لهذه اللغة، وقد تناولها النحاة والبلاغيون في مباحث مختلفة في كتب النحو والبلاغة، كما أن علماء التفسير أدركوا أهمية هذا الجانب الدلالي في لغة القرآن الكريم، فنلاحظ في كتب علوم القرآن اهتماماً خاصاً بأساليب التوكيد. فنظراً لدوره الهام في إبلاغ الرسالة الكلامية بالوجه المقصود، وتوسع دائرة استخدامه في البيان القرآني، إدراك أهمية هذا الجانب الدلالي بأبعاده المختلفة يساعد دارسي اللغة العربية على الفهم الدقيق لنصوصه، وهذا لا يتم إلا عن طريق نظرة شاملة لهذه الظاهرة الدلالية. قد حاولنا من خلال هذه الرسالة الموجزة أن نقدم خلاصة ما ورد في كتب النحو والبلاغة وعلوم القرآن تفسيراً لهذا المعنى المطرد في اللغة العربية التي أصبحت وعاءاً للبيان الرباني المعجز.

معنى التوكيد وأهميته:

التوكيد لغة يعني الشّد والإحكام، وَكَّدَ الرحل والسرج توكيداً، أي: شدّه، ووكّد العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، يقال: وكّدت القول والفعل وأكّدته، أي: أحكمته[1]، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلاَ تَنْقُضُوْا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيْدِهَا** ﴾[2]، أي بعد توثيقها باسم الله تعالى[3].

---

١ – انظر ابن منظور: **لسان العرب**؛ حرف الدال، فصل الواو، ٤٦٦/٣، أبي الحسن أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، باب الواو والكاف وما يثلثهما ١٣٨/٦، دار إحياء الكتب العربية، الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، بيروت، لبنان، ص ٥٣١.

٢ – سورة النحل، الآية: ٩١.

٣ – جار الله محمود بن عمر الزمخشري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٦٣٠/٢، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

والتوكيد في الدرس اللغوي يعني الظواهر التركيبية التي تأتي لتقرير الكلام وتثبيته على مستوى المفرد وعلى مستوى الجملة، وبنظرة شاملة إلى أبواب النحو ومباحث البلاغة نجد أن هذه الظاهرة تعدّ من أكثر الظواهر الدلالية شيوعا فيها بحيث أدرجها فقيه العربية "ابن جني" من خصائص هذه اللغة وسمّاها "الاحتياط" وقال: "اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له"[1] وبعد أن ذكر التوكيد الصناعي بمفهوم النحاة، عرض صورا مختلفة له ثم قال: "ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرة وهذا طريقها فتنبه عليها"[2].

وكما يقول الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) "هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة"[3] وقد اهتم الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧٤هـ) بكشف القناع عن أهمية بعض الأنماط للتوكيد التي يجهلها العامة وتخفى عن كثير من الخاصة وأورد عن ابن الأنباري أنه قال: "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس المبرّد (٢١٠-٢٨٦هـ) وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: "عبد الله قائم" ثم يقولون: "إنّ عبد الله قائم" ثم يقولون: "إنّ عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، وقولهم: "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقولهم: "إنّ عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جواباً"[4].

وما ذكر في هذه الرواية من أنماط التوكيد إن هو إلا جانب يسير من أساليب عديدة لهذا المعنى الثانوي للنص يأتي بها العرب لتمكين المعنى في النفس والتوثيق من إيصاله بالوجه المقصود، والقرآن الكريم نزل بهذه اللغة واستخدم أساليبها في الإبانة عن معانيه وتثبيت دعوته في نفوس قارئيه، وأسلوب التوكيد يُعدّ من أهم وسائل التأثير التي تكفل لمبادئ القرآن وأحكامه أن تستقر في

---

١ - أبو الفتح عثمان بن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار: ١٠٣/٣، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٩م.

٢ - ابن جني ، نفس المصدر: ١١٣/٣.

٣ - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٨٤/٢، دار إحياء الكتب العربية.

٤ - عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر: ص ٣١٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

أعماق النفوس، وتخالط حنايا القلوب[1] ، وقد توسع القرآن الكريم في استخدام هذا الأسلوب وركّز عليه قدراً قد يميزّه عن النصوص العربية الأخرى بحيث قلّما نجد آية تخلو من وجه من وجوهه المختلفة، وقد أحسّ الإمام الزركشي بكثرة شيوع هذه الظاهرة في النص القرآني فخصص لها فصلاً في مطلع تناوله لأساليب القرآن وفنونه البليغة، فعرض ثمانية وعشرين قسماً من التوكيد في القرآن الكريم[2].

أصول التوكيد:

قبل أن نعرض الصور التي تناولها البلاغيون والنحاة لهذه الظاهرة الدلالة ينبغي الإشارة إلى أن أصل التوكيد مبني على التكرار للعنصر الدلالي المقصود تمكينه أو التوثيق من وصول معناه على الوجه المقصود، ولذلك يلحقه ابن جني بالإطناب فيقول: "التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز"[3]. ويعبر عن التوكيد الصناعي حسب مفهوم النحاة بالاحتياط قائلا: "وإنهم (أي العرب) في بعض الأحوال قد يمكّنون ويحتاطون وينحطّون في الشق الذي يؤمون وذلك في التوكيد نحو: جاء القوم أجمعون، إكتعون، أبصعون، أبتعون، وقد قال جرير.

تــزوّد مثـل زاد أبيـك فيــنا فنـعـم الـزاد أبيــك زاداً[4]

فزاد "الزاد" في آخر البيت توكيداً لا غير.

وقيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها. واعلم أن العرب، مع ما ذكرنا، إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد"[5]. واستخدام

---

١ – انظر الدكتور عبد الغني محمد سعد بركة: **أسلوب الدعوة القرآنية، بلاغة ومنهاجاً**، ص ٣١٤، القاهرة، ١٩٨٣م، وانظر: من **بلاغة القرآن** للدكتور أحمد بدوي، ص ١٤٣–١٤٤، مطبعة نهضة، مصر، الطبعة الثانية.

٢ – انظر: الزركشي، نفس المصدر، ٣٨٢/٢–٣٨٣ وهناك ثلاثة بحو إ قدمت تحت عنوان **أساليب التوكيد في القرآن الكريم**؛ الأول لعبد الرحمن المطردي طبعته دار الجماهيرية في ليبيا سنة ١٩٨٦م والثاني مخطوط في قسم البحو إ في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية للطالب محمد حسن الصاحب قدّمه سنة ١٩١٤م وبالمقارنة لاحظت أن الثاني إن لم يكن استنساخا للأول فإنه إ يزد عليه شيئاً علما أنه نقل الصفحة الأولى من المقدمة برمتها وهذا يدل على أن هذا البحث المطبوع كان بين يدي الطالب! والثالث رسالة دبلوم الدراسات العليا لجامعة محمد الخامس للطالب توفيق مصطفى الشعبي، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣ – ابن جني، نفس المصدر، ٢٨٨/١.

٤ – من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله، انظر: **ديوانه** ص ١٠٧، دار صادر، بيروت.

٥ – ابن جني، نفس المصدر، ٨٤/١.

الأدوات ضرب من هذا الإيجاز، ومنها أدوات التوكيد، وكثيراً ما نجد عند تفسير هذه الأدوات أو الأساليب يلجأ اللغويون والنحاة إلى تفسيرها بالتكرار ولذلك يعبّر أبو منصور الثعالبي (٣٥٠– ٤٣٠هـ) عن هذه الظاهرة بالتكرير والإعادة فيقول: "وهو من سنن العرب في إظهار العناية بالأمر"(١). ويقول الزمخشري في تفسير "إنّ": "وفائدتها التأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل: "إن زيداً قائم" ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك، إن زيداً قائم أوجز من قولك: زيد قائم، زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد، فإن أدخلت اللام وقلت؛ إن زيداً لقائم، ازداد معنى التأكيد وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرّات"(٢).

ويقول في باب التأكيد في **شرح المفصل**: "التأكيد على وجهين؛ تكرير صريح وغير صريح"(٣)، ويقصد بالتكرير غير الصريح التأكيد المعنوي المشهور عند النحاة، ثم يقول: "التأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء؛ في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر"(٤)، "ولكن التكرار المعنوي محصور عندهم على مستوى المفرد في الجملة بألفاظ مخصوصة وشروط مذكورة لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، خوفاً من توهم المجاز أو توهم الغفلة عن استماعه"(٥). وهكذا يفسر الإمام السيوطي قيمة التوكيد لنون التوكيد في ضوء التكرار اللفظي بقوله: "نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين"(٦)، مثل ذلك يفسرّ سيبويه التوكيد في النداء بـ "يا أيها" بالتكرار فيقول: "وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً فكانك كررت (يا) مرتين، إذا قلت "ياأيها" وصار الاسم بينهما كما هو في (ها هوذا)"(٧).

والتكرار باب واسع في تحليل الخصائص الأسلوبية لأيّ نص عربي، بداية من المستوى الصوتي، ونهاية إلى المستوى التركيبي العام، ولم يتوقف اهتمام اللغويين العرب بالتكرار اللفظي فقط بل تناولوا التكرار المعنوي كذلك، بحيث يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في مبحث ألف الفصل

---

١ – أبو منصور الثعالبي: **فقه اللغة وسرّ العربية**، ص ٣٧٣، مصر ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢ – موفق الدين: **شرح المفصل**، ٥٩/٨، الطباعة المنيرية، مصر، وانظر **الإتقان**: ٢١٩/٣ –٢٢٠، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، رضي، إيران ١٣٦٣ هـ. ش.

٣ – موفق الدين، نفس المصدر، ٣٩/٣.

٤ – المصدر السابق: ٤١/٣.

٥ – المصدر السابق: ٤٤/٣.

٦ – السيوطي، نفس المصدر: ٢٢٠/٣.

٧ – أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**: ١٩٧/٢، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

والوصل: "(لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) وزيادة وتثبيت له وهو بمنزلة أن تقول: هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب، فتعيده مرّة ثانية لتثبته"[1]. وهكذا ﴿**وَإِذَا لَقُوْا الَّذِيْنَ آمَنُوْا قَالُوْآ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِيْنِهِمْ قَالُوْآ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُوْنَ**﴾[2]، بل هما في حكم الشيء الواحد[3]، أي "إنّا معكم" و "إنّما نحن مستهزءون". ثم يقول: ومما جاء فيه الإثبات بـ "إن" و "إلا" على هذا الحدّ قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِيْ لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِيْنٌ**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى**﴾[5]، أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعا تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى"، فجاءت الجملة الثانية" مؤكّدة للأولى تأكيداً معنوياً، بحيث يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما معنى الأخرى"[6].

وقد فسّر الإمام الزركشي التوكيد المتضمن في أسلوب الأستثناء بالتكرار المعنوي حيث قال تحت عنوان الاستثناء والاستدراك: "ووجه التأكيد فيه أنّه ثنّى ذكره مرّتين؛ مرّة في الجملة ومرّة في التفصيل. فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فكأنه كان في جملتهم ثم خرج منهم"[7] وهذا التفسير بعيد عن الحقيقة لأن ذكره الضمني في الأوّل إثبات بينما في الثاني نفي[8]، فكيف يمكن أن يكون الثاني توكيداً للأوّل مع مخالفته في المعنى والحق أن التوكيد ناتج من الأسلوب بحيث لم يسند الفعل مباشرة إلى الفاعل بالنفي أو الإثبات بل ذكر بعد النفي الكلي أو الاثبات الكلي عن ما سواه فهذا يعتبر إبرازاً لقيمته واهتمام بوجوده ومن هنا قال ابن جني: "ما قام إلا زيد" أوكد من قولك "قام زيد"[9] فنقول إن دلالة التوكيد في أسلوب الحصر عامة دلالة ضمنية زيادة على المعنى الأصلي للحصر

---

١ – عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر، ص ٢٢٧.

٢ – سورة البقرة، الآية: ١٤.

٣– عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر، ص ٢٣٠.

٤ – سورة يس، الآية: ٦٩.

٥ – سورة النجم، الآية: ٣–٤.

٦ – عبدالقاهر الجرجاني، نفس المصدر، ٢٢٧ وانظر تفصيل ذلك في مبحث الفصل والوصل، **شروح التلخيص**: لأبي يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، ٣/٣٠–٤٥، قم، إيران.

٧ – الزركشي، نفس المصدر: ٣/٤٨–٤٩.

٨ – وقد تناول هذا الموضوع د. محمد محمد أبو موسى بالتفصيل في كتابه **دلالات التراكيب: دراسة بلاغية**، ص١٢٦– ١٣٧، ط. الثانية مكتبة وهبة، مصر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٩ – ابن جني: نفس المصدر، ١/٣٢٠.

ـ أي الاختصاص ـ[1] كما أننا نجد المعنى في بعض السياقات في أساليب التوكيد يمتد إلى الحصر كالتقديم، والتوكيد بـ "إنّما".

فبناء على هذا ينبغي أن نقرر بأن التوكيد بالمعنى العام والشامل أصله تكرار لفظي أو معنوي لعنصر من عناصر التركيب أو لكله والغرض منه تمكين معنى المؤكّد، بتوضيحه أو بيانه أو بإزالة الشك منه[2]، وينوب عن التكرار اللفظي والمعنوي التكرار الحكمي وهو ما ينتج عن استخدام أداة معينة للتوكيد، أو تقديم عنصر من عناصر التركيب، أو تفسير النحاة لبعض أنماط الجمل والنتيجة في كل ذلك تنتهي إلى تمكين دلالة معينة في ذهن السامع وتقريرها طبقا للقول المشهور "إذا تكرر تقرر"[3] وقد قرّر علماء النفس "بأن الأمر إذا كرّر لم يلبث في الحقيقة أن يستقر في مناطق "اللاشعور" العميقة، حيث تنضج عوامل سيرنا، ونحن إذا ننسى مصدر الزعم المكرر بعد انقضاء الزمن، لا نلبث أن نؤمن به، وبهذا تفسرّ قوّة الإعلام العجيبة"[4].

هناك وجه لتمكين المعنى لا يتأتى عن طريق التكرار (اللفظي أو المعنوي أو الحكمي) بل العامل فيه يعود إلى طريقة التعبير عن المعنى وطريقة تصويره وقد ألحق البيانيون هذه الصورة من التمكين بالتوكيد كذلك، كالتشبيه والمجاز والاستعارة.

وبناء على ذلك مدّد الإمام الزركشي دائرة التوكيد بحيث ذكر من أقسامه "المبالغة"[5] والزيادة في بنية الكلمة مع أن هذه الزيادات تعبّر عن المعنى الحقيقي بزيادة على الأصل، والتوكيد لا يزيد على أصل المعنى شيئاً بل يؤكّده فقط[6]. فينبغي هنا أن نفرق بين تثبيت المعنى الذي يتم عن طريق التوكيد والتعبير عن المعنى الذي يتم بالحقيقة أو المجاز، وما ذكره الصرفيون تحت زيادة المبنى للدلالة على زيادة المعنى تقوي معنى الكلمة بالأصالة وتعبير عن حقيقته بينما يأتي التوكيد بعد ذلك تقريراً لهذا المعنى الأصلي وتثبيتاً لحقيقته، فما نرى من ذكر معنى التوكيد في المبالغة التركيبية (التشبيه، المجاز) غرض التوكيد فيها يعدّ غرضاً ضمنياً وليس أساسياً.

---

١ – انظر بهاء الدين السبكي في **شروح التلخيص**: ٣٨٧/١، قم، إيران.

٢ – انظر موفق الدين: نفس المصدر، ٤٢/٣.

٣ – انظر الزركشي: نفس المصدر، ١٠/٣.

٤ – جوستاف ليبون: **روح الجماعات**، ص ١١٥، دار المعارف، ١٩٥٥م.

٥ – انظر الزركشي: نفس المصدر، ٥١/٣–٥٤، ويقصد بالمبالغة التشبيه والمجاز.

٦ – انظر موفق الدين: نفس المصدر، ٤١/٣.

دواعي التوكيد:

قد علل النحاة والبلاغيون هذه الظاهرة بثلاثة دواع مختلفة؛ أولها لغوي وثانيها مقامي وثالثها مقالي، أمّا اللغوي فقالوا بأن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب فرّبما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة، أو نسب الفعل إلى الشيء والمراد ما يتعلّق بذلك المنسوب إليه، أو نسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه وتريد بعضهم فيدفع هذا التجوز بالتكرار اللفظي أو المعنوي[1] تبييناً للمعنى المقصود وتمكيناً له في ذهن المستمع حسب المقصود. فكما قال ابن يعيش "إن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس"[2].

وأمّا المقامي فيعود إلى ظنك بالمخاطب الغفلة أو السهو[3] في فهم الكلام أو أن يكون شاكاً أو منكراً للحديث أو ما شابه ذلك وقد اهتم بهذا الجانب البلاغيون فيؤكد الكلام كله أو جزؤه لإزالة الغفلة أو السهو وللقضاء على الشك والإنكار[4]، فنحتاج إلى التوكيد "إذا كان للمخاطب ظن في خلافه وعقد قلب على نفي ما ثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه كقول أبي نواس"[5].

عليك بالياس من الناس إن غنى نفسك في الياس

وإذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيّنا في الكثير من مواقع التوكيد أنه يقصد به إلى جواب"[6] نحو: ﴿ **وَيَسْأَلُوْنَكَ عَنْ ذِيْ الْقَرْنَيْنِ ... إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ** ﴾[7].

---

١ – انظر موفق الدين، نفس المصدر: ٤٠/٣، **شرح الرضي** للكافية: ٣٢٩/١، رضي الدين محمد بن الحسن الأستر آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بتحقيق محمد بهجة البيطار.

٢ – موفق الدين: نفس المصدر، ٤٢/٣.

٣ – انظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستر آبادي، نفس المصدر، ٣٢٩/١، أبي يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي: ٢٠٨/١–٢١٨،.

٤ – عبد القاهر جرجاني: نفس المصدر، ص ٣١٥، أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي: ٢٠٤/١.

٥ – لم أجد البيت في **ديوانه**، بتحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦ – عبد القاهر الجرجاني: نفس المصدر، ص ٣٢٤.

٧ – سورة الكهف، الآيتان: ٨٣، ٨٤.

وأمّا المقالي فيعود إلى أهمية المعنى المؤكّد لدى المتكلم واهتمامه به بحيث يريد أن لا يفوت عن المستمع قيمة الرسالة الكلامية وأهميتها فهو إلحاح على المعنى المقصود. ومن هذا الجانب يمكن دراسة التوكيد على المستوى الكلي للنص في إطار معطيات علم الأسلوب.

وقد يؤكد الكلام ولا شك فيه ولا إنكار، مما يطلق عليه في البلاغة "إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر" كما في تأكيده سبحانه لوقوع الموت في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُوْنَ**﴾(١) مع أن الموت مما لاينكر، ولكن نزل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكاره، فأكد لهم الخبر بمؤكدين، لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده، حتى لكأنهم ينكرون وقوعه"(٢).

وكثيرا ما يتوجه التوكيد إلى غرض إلقاء الخبر كالترغيب نحو ﴿**فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ**﴾(٣) و "التحسر" نحو ﴿**إِنِّيْ وَضَعْتُهَا أُنْثَـى**﴾(٤) أو "السخرية"(٥) نحو ﴿**إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُوْنَ**﴾(٦) أو التوبيخ والإنكار نحو ﴿**إِنَّكُمْ لَتَأْتُوْنَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُوْنِ النِّسَآءِ**﴾(٧) أو التقريع والتهويل نحو: ﴿**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّوْمِ**﴾ ﴿**طَعَامُ الْأَثِيْمِ**﴾(٨) والمعاني كثيرة. ولنر الآن كيف تناول النحاة والبلاغيون هذه الدلالة الشائعة في اللغة العربية.

التوكيد عند النحاة:

أما النحاة فباب التوكيد عندهم يختص بتناول أحد العناصر النحوية التي تتبع في الإعراب متبوعها وهو "تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"(٩) أي؛ يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن به غيره فيؤدّي ثلاثة أغراض "أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن

---

١ – سورة المؤمنون، الآية: ١٥.

٢ – د. عبد الغني محمد سعد بركة: نفس المصدر، ص ٣١٤.

٣ – سورة البقرة، الآية: ٣٧.

٤ – سورة آل عمران، الآية: ٣٦.

٥ – الزمخشري: نفس المصدر، ١٢٤/٢.

٦ – سورة الأعراف، الآية: ٨٢، وسورة النمل، الآية: ٥٦.

٧ – سورة الأعراف، الآية: ٨١.

٨ – سورة الدخان، الآيتان: ٤٣–٤٤.

٩ – رضي الدين الأستر آبادي: نفس المصدر، ٣٢٨/١.

يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، والثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً"[1] فيكرر المتكلم اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن به الغلط ويسمى ذلك التوكيد اللفظي نحو: "ضرب زيد زيد" أو "ضرب ضرب زيد" ، وهكذا يكرر اللفظ لدفع التجوز المقصود به المبالغة كما تقول "قتل زيد" وأنت تريد "ضرب ضرباً شديداً"، أو تقول: "هذا باطل" وأنت تريد" غير كامل نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل باطل باطل"[2] وأما إن كان لدفع التجوز في ذكر المنسوب إليه المعين فإما أن تكرر اللفظ المنسوب إليه نحو: "ضرب زيد زيد" أو تكرره بالمعنى بلفظ النفس والعين ومتصرفاتهما، وإن كان لدفع التجوز من إرادة الجزء من لفظ الكل فعند ذلك يؤكد المعنى بلفظ "كل" و "أجمع" وأخواته و "كلاهما" و "ثلاثتهم" و "أربعتهم" ونحوها[3]، ويسمى التوكيد بهذه الألفاظ توكيداً معنوياً"، فيقسّم ما يندرج تحت حكم التوكيد عند النحاة إلى قسمين: التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الأوّل بعينه[4] والتوكيد المعنوي ويتم بكلمات "النفس" و "العين" و "كل" و "كلا" و "كلتا" و "جميع"، ولا بدّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكّد[5]. وقد يجاء بعد "كل" بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول[6].

وبذلك حصر النحاة دراستهم بما يدخل تحت صنعة النحو وقواعد الإعراب، فنجد أساليب كثيرة وردت لنفس الأغراض الثلاثة المذكورة دلالياً ولكن توزعت هذه الأساليب في الأبواب النحوية الأخرى حيث يقول الرضي: "ربّما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع أو لدفع ظنه بك الغلط وذلك إما في الحرف نحو: "إنّ إنّ زيداً قائم" أو في الجملة نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**﴾[7] ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حدّ التأكيد الاسمي"[8] وهكذا يقول: "فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى:

---

١ – المرجع السابق، ٣٢٩/١.

٢ – الترمذي، النكاح: ١٥ وأبو داؤد، النكاح: ١٦، ١٩ وابن ماجة، النكاح: ١٥ و أحمد ٤٧/٦، ٦٦، ١٦٦.

٣ – رضي الدين الأستر آبادي: نفس المصدر، ٣٢٩/١.

٤ – عبد الله بن عقيل العقيلي، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد: ٢١٤/٢، دار اللغات.

٥ – نفس المرجع: ٢٠٨/٢.

٦ – نفس المرجع: ٢٠٩/٢.

٧ – الإنشراح: ٦،٥.

٨ – رضي الدين الأستر آبادي: نفس المصدر، ٣٢٩/١.

﴿ **لاَ تَتَّخِذُوْا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ** ﴾[1] وكذا في قوله تعالى: ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[2] فلفظه واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً إليها قوله "نفخ" ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة إذ لا آحاد لها"[3].

إذا تجاوزنا هذا الحد الذي وضعه النحاة للتوكيد حسب صنعة النحو وظاهرة الإعراب فهناك أبواب نحوية عديدة يعدُّ التوكيد غرضا من الأغراض الدلالية الهامّة فيها، منها المفعول المطلق المؤكد لمضمون فعله[4] والمفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة نحو: "صبغةَ اللّه" و "صنعَ اللّه" و "كتابَ اللّه" ونحوها[5] ومنها الحال المؤكدة لعاملها والحال المؤكدة لمضمون الجملة[6] نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً** ﴾[7] و ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾[8] الآية، وقوله تعالى: ﴿ **كَالَّتِيْ نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا** ﴾[9] و ﴿ **ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِيْنَ** ﴾[10]. وهكذا يقولون في مبحث النعت: "إنّما يكون الوصف للتوكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمين نحو ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[11] و ﴿ **إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ** ﴾[12].

---

١ – سورة النحل، الآية: ٥١.

٢ – سورة الحاقة، الآية: ١٣.

٣ – رضي الدين الأستر آبادي، نفس المصدر: ٣٢٩/١.

٤ – انظر: المصدر نفسه، ١١٤/١.

٥ – المصدر نفسه: ١٢٣/١.

٦ – المصدر نفسه: ١١٩/١و ٢١٤/١–٢١٥ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، بتحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ص ٦٠٦، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.

٧ – سورة فاطر، الآية: ٣١، وسورة البقرة، الآية: ٩١.

٨ – سورة هود، الآية: ٦٤.

٩ – سورة النحل، الآية: ٩٢.

١٠ – سورة توبة، الآية: ٢٥.

١١ – سورة الحاقة، الآية: ١٣.

١٢ – سورة النحل، الآية: ٥١.

كذلك لو أمعنا النظر في عطف البيان وبدل الكل نجد في كليهما تكراراً معنوياً للمعطوف عليه وللمبدل منه، وإن كان هناك دلالة إضافية في كل واحد منهما فإنّ هذا التكرار المعنوي يحمل في طيّه جانباً من التوكيد اللفظي للمتبوع وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي[١] والزركشي[٢].

بالإضافة على هذه الأبواب النحوية المذكورة فهناك أدوات اختصت بالتوكيد وقد درسها النحاة من الناحية الدلالية ومن الناحية الإعرابية. فقالوا عن "إنّ": "وهذا الحرف يأتي بفتح الهمزة وكسرها وتخفيف النون وتشديدها وهي في جميع ذلك تفيد التوكيد[٣]، وقال ابن الأنباري: إنَّ فيها معاني الأفعال فمعنى "إنَّ" و "أنَّ" حققتُ[٤]، وقال سيبويه: "إنَّ" توكيد لقوله: "زيد منطلق" وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به ولتثبيت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها[٥]. ويقول الزجاج: "هذه اللام في ﴿**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيْقًا**﴾[٦] تؤكّد الكلام زيادة على توكيد إنّ"[٧]، وقال الفرّاء تفسيرا لـ "لكنّ" بأنَّ أصلها "إنَّ" زيدت عليها لام وكاف فصارتا جميعا حرفاً واحداً[٨] وقال ابن عصفور: "إنها للتوكيد دائماً مثل "إنّ" ويصحب التوكيد معنى الاستدراك"[٩].

ولكن الإمام السبكي يفسّر أقوال النحاة قائلاً: "إنَّ من قال من النحاة أنها للتأكيد مع الاستدراك إنما أراد تأكيد الجملة قبلها فينبغي أن يقال (لكنّ) حرف تأكيد يكون الخطاب بما قبلها طلبياً أو إنكارياً لا الخطاب بما دخلت عليه"[١٠].

---

١ – انظر ابن جني: نفس المصدر، ١١٣/٣.

٢ – انظر الزركشي: نفس المصدر، ٤٥٣/٢– ٤٦٤.

٣ – انظر جمال الدين الأنصاري، نفس المصدر، ص ٥٥، وعباس حسن، **النحو الوافي**: ٦٣١/١، دار المعارف مصر.

٤ – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: **كتاب أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ١٤٨، المجمع العلمي العربي، دمشق.

٥ – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ٢٣٣/٤، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦ – سورة آل عمران، الآية: ٧٨.

٧ – أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: **معاني القرآن**، تحقيق علي النجار ٤٢٢/١، انتشارات ناصر خسرو، تهران.

٨ – **معاني القرآن** ٤٦٥/١ وانظر **كتاب الجمل** في النحو المنسوب إلى خليل بن أحمد، ص ١٣١.
ملحوظة: حسب ما رأيت من النصوص المنقولة من هذا الكتاب عن **المغني** لابن هشام يظهر أن هذا الكتاب لابن خالويه كما أشار إليه ابن هشام، أنظر **المغني** ص ٣١٢ وقارن الأمثلة من **الجمل**، ص ٢٥٤.

٩ – جمال الدين الأنصاري، نفس المصدر: ٣٨٣/١، الحسن بن القاسم المرادي، **الجنىالداني في حروف المعاني**: ص ٦١٥، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ، الزركشي: نفس المصدر، ٢٧٤/٢.

١٠ – بهاء الدين السبكي، نفس المصدر: ٢١٩/١.

ومن أدوات التوكيد التي تناولها النحاة[١] "إنما" بفتح الهمزة وكسرها وهي مركبة من "إنَّ" المؤكدة دخلت عليها "ما" فكفّتها عن العمل في ما بعدها[٢] وقد فسّرها بعض النحاة بأنها تفيد "ما" النافية مع أداة الاستثناء "إلاّ" فتفيد الحصر فردّ عليهم أبو حيان وقال: والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفّت بما ... وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام[٣] فيمكن أن نقول بأن الحصر امتداد لمعنى التوكيد بـ "إنما" وليست دلالته وضعية للحصر، ومعناها الأصلي ـ كما ذكر الإمام عبد القاهر ـ بأنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلا أنك تريد أن تنبّهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب... [٤] فكأنك أنزلته منزلة المنكر لهذه الحقيقة أو الغافل عنها فأكّدت الجملة.

وكما فسّرت "إنما" بأنها مركبة من "إن" المؤكدة و "ما" الكافة كذلك ذهب الأكثرون إلى أن "كأنّ" للتشبيه المؤكد، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن كأنّ فزعم أنها "إنّ" لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة"[٥] ويقول الزركشي: "يضاف إلى حرف التشبيه حرف مؤكّد، ليكون ذلك علماً على قوّة التشبيه وتأكيده"[٦] ويقول الإمام المرادي: "فإنّ الأصل" إن زيداً كالأسد "فقدمت الكاف وفتحت "أنّ" وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد"[٧].

وهكذا قد ذكر في ضمن معاني "أمّا" التوكيد، حيث قال ابن هشام: "وأمّا التأكيد فقلّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري"[٨] والحق أنّ في تفسير سيبويه لـ (أمّا) دلالة واضحة على التوكيد عندما فسره بـ "مهما يكن من شيء، فزيد ذاهب"[٩].

---

١ – انظر: أبا بشر، نفس المصدر، ١٢٩/٣.

٢– انظر: موفق الدين، نفس المصدر: ٤/٨، أبي بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، مؤسسة الرسالة، ١٨١/١.

٣ – أبو حيان الأندلسي، نفس المصدر، ٦١/١.

٤ – عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر، ص ٣٣٠.

٥ – أبو بشر، نفس المصدر، ١٥١/٣.

٦ – **البرهان**: ٤١٧/٣.

٧ – الحسن بن قاسم المرادي: نفس المصدر، ص ٥٧٠–٥٧١.

٨ – جمال الدين الأنصاري، نفس المصدر، ٥٧/١ وانظر الزركشي: نفس المصدر، ٢٤٢/٤.

٩ – أبو بشر: نفس المصدر، ١٣٧/٢.

ونحو ذلك تعرضوا للام القسم واللام الموطئة للقسم ونوني التوكيد من خلال دراستهم لأسلوب التوكيد بالقسم[١]. ونحو هكذا قد قيل في بيان معاني "لا" بأنها قد تأتي لتوكيد النفي إذا كانت نافية للجنس كما تأتي "إنّ" لتوكيد الإثبات لأن القصد بها التنصيص على عموم اختصت بالاسم[٢] وهذا قياس على التوكيد المعنوي بـ كل وكلا وجميع و ...

من أهم القضايا النحوية التي لها علاقة مباشرة بالتوكيد، الزوائد وقد يسميها بعض النحويين "الإلغاء" فيقول ابن سراج: "اعلم أن الإلغاء إنّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختلّ الكلام وإنّما يأتي ما يلغي من الكلام تأكيداً أو تبييناً"[٣] ثم يقول: "وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغي من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"[٤] ويسمّيه سيبويه لغواً بحيث قال عن "ما"، وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتي آتك، وقولك: غضبت من غير ما جزم، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيْثَاقَهُمْ**﴾[٥] وهو لغو في أنّها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد للكلام"[٦] وهكذا يقول عن معاني "لا" وأمّا (لا) فتكون كـ "ما" في التوكيد واللغو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[٧] أي لأن يعلم[٨]. ويرى ابن جني زيادة الحروف خلافاً للقياس فيقول: وزيادة الحروف كثيرة وإن كان على خلاف القياس وذلك أنّه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنّما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله تناه في التوكيد به"[٩] وتوفيقاً بين اختلاف المصطلحات المذكورة

---

١ – انظر المرجع السابق: ١٠٤/٣ – ١٠٧، جمال الدين الأنصاري، نفس المصدر، ٥٣١/١ **وكتاب الجمل**، ص ٢٥٥–٢٥٦.

٢ – انظر المرادي، نفس المصدر، ص ٢٩١، ٢٩٢، أبي بكر محمد بن سهل، نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٥٩.

٣ – المرجع السابق.

٤ – المرجع السابق.

٥ – سورة النساء، الآية: ١٥٥ وسورة المائدة، الآية: ١٣.

٦ – أبو بشر: نفس المصدر، ٢٢١/٤.

٧ – سورة الحديد، الآية: ٢٩.

٨ – أبو بشر: نفس المصدر، ٢٢/٤.

٩ – ابن جنى، نفس المصدر، ٢٨٦/٢.

في هذا الباب يمكن أن نلحق هذه الظاهرة بأصل "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى"، وقد وسّع ابن سراج دائرة الإلغاء أو الزيادة، فقال: "والتي تلغى تنقسم إلى أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة.

الأول: الاسم؛ نحو ضمير الفصل، وقيل في قوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾(١) "ذلك زائدة.

الثاني: الفعل؛ ولا يجوز عندنا أن يلغى فعلٌ ينفد منك إلى غيرك ولكن الملغى نحو: "كان" في قولك "ما كان أحسن زيداً" الكلام، ما أحسن زيداً و "كان" إنّما جيء بها لتبين أنّ ذلك كان فيما مضى.

الثالث: الحرف؛ وذلك نحو: ما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيْثَـاقَهُمْ**﴾(٢) لو كان "ما" موضع من الإعراب ما عملت الباء في "نقضهم" و إنما جيء لها زائدة للتأكيد"(٣).

الرابع: الجملة؛ وذلك نحو قولك: زيد ظننت منطلق، بنيت "منطلقاً" على زيد ولم تعمل "ظننت" وألغيته وصار المعنى، زيد منطلق في ظنّي، فإن قدّمت "ظننت" قبح الإلغاء ومن هذا الباب الاعتراضات.

وعلى ذلك يتأول قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيْعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً * أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ**﴾(٤)، "فأولئك" هو الخبر و "وإنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً اعتراض"(٥).

ومن هنا يفتح باب جديد للتوكيد بأسلوب الاعتراض، فقال الإمام ابن هشام: إنّ الجملة المعترضة تأتي لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً وتقع في مواضع كثيرة، بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ وخبره، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين الموصوف وصفته، وبين أجزاء الصلة، وبين المتضايفين، وبين الجار والمجرور، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه، وبين قد والفعل، وبين حرف النفي ومنفيه، وبين جملتين مستقلتين(٦).

---

١ – سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

٢ – سورة النساء، الآية: ١٥٥.

٣ – ابن سراج: نفس المصدر، ٢٥٨/٢.

٤ – سورة الكهف، الآية: ٣٠.

٥ – ابن سراج: نفس المصدر، ٢٦٠/٢.

٦ – انظر جمال الدين الأنصاري، نفس المصدر، ص ٤٣٢–٤٤٠.

والإمام الزركشي بعد ما ذكر هذا الأسلوب في أساليب التوكيد ذكر له أغراضاً كثيرة "منها تقرر الكلام كقوله تعالى: ﴿تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾[1]. "لقد علمتم" اعتراض والمراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة"[2]. ومنها التأكيد، كقوله تعالى: ﴿فَلآ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوْمِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ﴾[3]، فيها اعتراضان اعتراض بين القسم وجوابه بـ ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ﴾ واعتراض بين الصفة والموصوف بـ ﴿لَّوْ تَعْلَمُوْنَ﴾ ـ والمراد تعظيم شأن ما أقسم به من مواقع النجوم وتأكيد إجلاله في النفوس، لاسيما بقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُوْنَ﴾"[4]، "ومن أغراضه تخصيص أحد الألفاظ المذكورة بزيادة التأكيد على أمر علق بهما، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِيْ عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِيْ وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيْرُ﴾[5] فاعترض بقوله: "حملته أمّه وهناً على وهن وفصاله في عامين" بين "وصّيناه" والموصى به، وفائدة ذلك إذكار الولد بما كابدته أمّه من المشقّة في حمله وفصاله، فذكر الحمل والفصال يفيد زيادة التوصية بالأم، لتحملها من المشاق والمتاعب في حمل الولد ما لا يتكلفه الوالد، ولهذا جاء في الحديث التوصية بالأم ثلاثاً وبالأب مرة"[6]. فأكدت التوصية بالأم في الآية الكريمة بأسلوب الاعتراض، وأكّدت نفس المعنى في الحديث الشريف بأسلوب التكرار، فالغرض واحد والأسلوب مختلف.

هناك أسلوب آخر يؤدّي نفس الغرض وهو الاقتصار على أحد الأمرين في الإخبار نحو: ﴿وَاسْتَعِيْنُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِيْنَ﴾[7]. يقول أبو عبيدة معمر ابن المثنى التميمي (م٢١٠): "العرب تقتصر على أحد هذين الاسمين، فأكثره: الذي يلي الفعل، قال عمرو بن امرئ القيس الأنصاري:

---

١ – سورة يوسف، الآية: ٧٣.

٢ – الزركشي، نفس المصدر، ٥٧/٣.

٣ – سورة الواقعة، الآيتان: ٧٥، ٧٦.

٤ – الزركشي، نفس المصدر، ٥٨/٣.

٥ – سورة لقمان، الآية: ١٤٠.

٦ – الزركشي، نفس المصدر، ٥٨/٣ والحديث رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال، قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، قال، ثم من؟ قال: أمك، قال قلت ثم من؟ قال: أمك، قال قلت ثم من؟ قال ثم أباك ثم الأقرب فالأقرب "وقد أخرج الحديث الإمام مسلم بر: ١، وأبو داؤد، أدب: ١٢٠، وابن ماجة، أدب: ١.

٧ – سورة البقرة، الآية: ٤٥.

نحن بما عنـدنا وأنت بمـا عندك راض والرأي مختلف[1]

الخبر للآخر"[2]، وفي القرآن مما جعل معناه على الأول قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوْآ إِلَيْهَا**﴾[3] وقد ذكر سيبويه شواهد عديدة لترك الخبر أو المفعول به لعلم المخاطب به ولكن لا ينبغي أن يفسّر الاقتصار على أحد المذكورين بعلم المخاطب به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِيْنَ**﴾[4] لأن الذكر في أكثر الشواهد التي ذكرها مؤد إلى تكرار مخلّ وغير ضروري ولكن في الآية لا نجد ذلك إلا أن يكون هناك غرض دلالي آخر أدّى إلى ذكر أحدهما وحذف ثانيهما، ـ علماً أن المحذوف مبتدأ أو اسم لـ "إنّ" ـ والغرض يمكن أن يكون التوكيد للاهتمام بأحدهما، أو لإبرازه دون صاحبه، كما يمكن أن يكون للتسوية بينهما حكماً كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاللّهُ وَرَسُوْلُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوْهُ**﴾[5] وذلك تفسير لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُوْلَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ**﴾[6] فكأن رضى أحدهما يشمل رضى الثاني كذلك، وعلى ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوْا إِلَيْهَا وَتَرَكُوْكَ قَآئِمًا**﴾[7].

قد تأتي الجملة الإنشائية جملة معترضة كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**هَذَا فَلْيَذُوْقُوْهُ حَمِيْمٌ وَغَسَّاقٌ**﴾[8] فقوله: ﴿**هَذَا فَلْيَذُوْقُوْهُ**﴾ اعتراض بين المبتدأ والخبر[9].

---

١ – اختلف الكتب في إسناد هذا البيت فالبعض أسندوه إلى قيس بن الخطيم والبعض قال أنه لدرهم بن زيد الأنصاري، كما أن أبا عبيدة أسنده إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، انظر تفصيل ذلك في: **المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية**، د. ابيل بديع بعقوب، ص ٥٧٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢ – **مجاز القرآن**: ٣٩/١، مؤسسة الرسالة، وكذلك انظر: **جمهرة أشعار العرب**، ص ١١، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، دار صادر، بيروت.

٣ – سورة الجمعة، الآية: ١١.

٤ – ابن جني، نفس المصدر، ٣٤١/١.

٥ – نفس المرجع، ٣٤١/١.

٦ – نفس المرجع، ٣٤١/١.

٧ – سورة الجمعة، الآية: ١١.

٨ – سورة ص، الآية: ٥٧.

٩ – ابن جني، نفس المصدر، ٣٤١/١.

إذا أمعنّا النظر في هذا الأسلوب (الاعتراض) نجد أنه في الحقيقة امتداد لأسلوب "التقديم والتأخير" كما قال سيبويه عن تقديم المفعول به على الفاعل: "كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[1] وينبغي أن يدرس من الناحية الدلالية من خلال دراسة أسلوبية لهذه الظاهرة في القرآن الكريم حيث قال ابن جني عن شيوع ظاهرة الاعتراض: "اعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن تعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذّا أو متأوّلاً"[2] ثم يقول: "وهو دالّ على فصاحة المتكلم وقوّة نفسه وامتداد نفسه"[3].

التوكيد عند البلاغيين:

اهتم البلاغيون بهذه الدلالة في مباحث مختلفة في كتب البلاغة، فتناولوها بشكل مستقل في أحوال الإسناد الخبري، كما أنهم أكثروا من ذكرها في المباحث المتعلقة بأحوال "المسند إليه"، فعند دراستهم لأحوال الإسناد الخبري ـ بعد أن عرّفوا توكيد الإسناد[4] ـ فرقوا بينه وبين توكيد أجزاء الجملة وبيّنوا أهميته وقيمته البلاغية بحيث يقول الإمام السبكي: "اعلم أن المراد بالتأكيد هناك تأكيد لمضمون الخبر وهو الحكم بالنسبة أو ثبوتها لا تأكيد المسند وحده ولا المسند إليه فلو قلت "زيد هو القائم" أو "زيد ضروب" أو "زيد نفسه قائم" فليس مما نحن فيه في شيء لأنّه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفي الإسناد تأكيد النسبة، ثم يقول: "وبهذه الفائدة يتبين لك الحكمة في عدم تعرضهم للتأكيد بـ"أنّ" المفتوحة، فإنّ لقائل أن يقول يأتي فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإنكارياً، تقول في الابتدائي "علمت زيدا قائماً" وفي الطلبي "علمت أنّ زيداً قائم" وفي الإنكاري "علمت أنّ زيداً قائم والله"، فجوابه أن "المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد، فالتأكيد لذلك المصدر المنحل لا للنسبة ..." [5]، ثم يقول: "وبذلك يظهر عدم حصول توكيد الإسناد في كثير من التراكيب، فإن التأكيد في "لا رجل

---

١ – أبو بشر: **الكتاب**: ٣٤/١.

٢ – أبو بشر: نفس المصدر: ٣٣٦/١.

٣ – نفس المصدر، ٣٤٢/١.

٤ – الإسناد هو الحكم وهو نسبة أمر إلى أمر بالإثبات أو النفي والمسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ وعند المنطقيين موضوعاً وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبراً وعند المنطقيين محمولا وأكبر. (انظر: أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١٩٧/١).

٥ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢١٩/١.

بالبناء" إنّما هو للمحكوم عليه، وتقوية العموم والتأكيد في "ما زيد بمنطلق"[1] الظاهر أنّه للانطلاق المنفي لا لمضمون الجملة، وهكذا لا يعدّ من هذا الباب الحال المؤكّدة لعاملها ولا المصدر المؤكّد لمعنى الفعل"[2].

فالتوكيد المقصود به تقرير الإسناد عندهم يتم بأساليب وأدوات معيّنه بحيث يقول التنوخي[3]: "إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا الجملة الفعليّة فإذا أكّدوا فبالاسمية ثم بإنّ ثم بها وباللام وقد تؤكّد الفعليّة بـ"قد" وإن احتيج لأكثر أتي بالقسم مع كل من الجملتين، وقد تؤكّد الاسمية باللام فقط نحو "لزيد قائم"[4] ويعلق الإمام السبكي على هذا القول فيقول: "إن قوله؛ إن الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر، فإن الاسم وإن دلّ على الثبوت والاستقرار فإنّما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتأكيد في "زيد قائم" للقائم المفرد لا للجملة التي كلامنا الآن فيما يؤكدها كما تقدم في التأكيد بـ"أنَّ" المفتوحة، فإن تم هذا الجواب ظهر عذر البيانيين في كونهم لم يعدّوا الجملة الاسمية خطاباً طلبياً ولا إنكارياً، ثم يلحق قسم من الجمل الاسمية بتوكيد الإسناد تحت عنوان: "تقديم الفاعل المعنوي" نحو: "زيد يقوم" و "أنت لا تكذب" و "أنا قمت" إذا لم تجعلها للاختصاص فإنها لتأكيد الحكم"[5]. وقد فصل القول في ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني تحت عنوان تقديم المحدث عنه حيث قال: "إن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر ..." [6].

وهكذا يلحقون بمؤكدات مضمون الجملة ضمير الفصل وضمير الشأن[7] و "أما"، وأضاف إليها بعضهم "ألا" و "السين" التي للتنفيس، بحيث يقول الزمخشري في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيْزٌ حَكِيْمٌ**﴾[8]، السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد

---

١ – هذا المثال موضع اختلاف وقد أدرجه كثير منهم في ضمن توكيد الإسناد المنفي كما سنذكر.

٢ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢١٩/١.

٣ – هو الشيخ زين العابدين محمد بن محمد التنوخي، المتوفى سنة ٧٤٨، كتابه الذي نقل منه هذا القول هو "**أقصى القرب في صناعة الأدب**"، انظر: **كشف الظنون**: ١٣٧/١.

٤ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢٠/١.

٥ – نفس المصدر: ٢٢٠/١.

٦ – عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر، ص ١١٣.

٧ – انظر عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر، ص ١٣٢، بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢٠/١.

٨ – سورة التوبة، الآية: ٧١.

الوعد، كما تؤكد الوعيد في قولك: "سأنتقم منك يوماً، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك[1]، هذا ما تفرد به الزمخشري وقد يكون ذلك تدرجاً للوصول إلى التأبيد بنفي "لن" الذي يقابل "السين" في الإثبات وقد ردّ الطيبي على مذهبه مفصلاً[2]. ويقول في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَلآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ وَلَكِنْ لاَّ يَشْعُرُوْنَ**﴾[3]، "ألا" مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِـقَادِرٍ**﴾[4] ولكونها في هذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاّ مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم، وأختها التي هي "أمّا" من مقدمات اليمين وطلائعها"[5].

وكل الصور المذكورة للتوكيد تأتي عندهم لمطابقة المقام، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردداً فيه طالباً له حسن تقويته بمؤكّد، وإن كان منكراً وجب توكيده بحسب الإنكار، كما قال الله سبحانه تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿**إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُوْنَ**﴾[6] وفي الثانية: ﴿**إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُوْنَ**﴾[7] ويسمى الضرب الأول ابتدائيا، والثاني طلبيّا، والثالث إنكاريا، وقد يجعل غير المنكر كالمنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، وقد يجعل المنكر كغير المنكر لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه على وجود ما يزيله[8]، وبنفس الاعتبارات يؤكد الإسناد المنفي فيقال في خالي الذهن: "ما زيد قائم أو قائماً" وليس زيد قائماً" أو "ما ينطلق زيد"، وفي الطلبي والإنكاري تأتي بمؤكّد استحساناً في الأوّل ووجوباً في الثاني فتقول: "ما زيد قائم" أو "ليس بقائم" و "لا رجل في الدار" بالبناء فهو آكد من "لا رجل" بالرفع أو "والله ليس زيد منطلقاً" أو "ما إن ينطلق "أو" ما كان زيد ينطلق "لأنّ كان تعطي تأكيداً، أو لنفي المستقبل "والله لن ينطلق زيد" و "لا ينطلق زيد" إن قلنا لا لنفي المستقبل فقط ـ كما هو مذهب سيبويه ـ وتقول لمن يبالغ في الإنكار "والله ما زيد بمنطلق" أو "ما إن ينطلق زيد" أو "ما هو

---

١ – الزمخشري، نفس المصدر: ٢٨٩/٢.

٢ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢١/١.

٣ – سورة البقرة، الآية: ١٢.

٤ – سورة القيامة، الآية: ٤٠.

٥ – الزمخشري، نفس المصدر: ٦٢/١.

٦ – سورة يس، الآية: ١٤.

٧ – سورة يس، الآية: ١٦.

٨ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٠٨/١، ٢١٨.

بمنطلق" و "ما كان زيد بمنطلق" و "ما كان زيد لينطلق" إن لم تجعل المراد مريداً لينطلق، فإن جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر على أنّ فيها أيضاً تأكيداً لأنّ نفي إرادة الفعل أبلغ من نفيه"[١].

هناك صور أخرى لتوكيد الإسناد ذكرت في مبحث أحوال المسند، فالشرط قد يرد في الجملة المثبتة لتوكيد الإسناد كقولنا: "زيد وإن كثر ماله بخيل"[٢] وهكذا قد يرد النهي المقيد بالشرط لإفادة التوكيد[٣] كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلاَ تُكْرِهُوْا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِـغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا**﴾[٤] كما أن تقديم المسند إليه قد يراد به تقوية الحكم إذ يقولون: "إن تقديم المسند إليه قد يكون لتقوّي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص" نحو: "هو يعطي الجزيل" بمعنى أن إعطاء الجزيل أمر محقق من المسند إليه وإنّما أفاد مزيد التقرير لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرّة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال: "يعطي زيد الجزيل"، "يعطي زيد الجزيل"[٥]، وقد كرّروا هذا التفسير في مبحث المسند الفعلي[٦] كما أنهم ذكروه في مبحث المسند إذا كان جملة[٧]. وهكذا في الإسناد المنفي يقول الإمام السبكي: "إن تقديم المسند إليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتوكيد، أمّا التخصيص فنحو: "أنت ما سعيت في حاجتي" إذا قصد المتكلم تخصيص المخاطب بعدم السعي في حاجته وأنّ غيره هو الساعي في حاجته وأمّا التوكيد فنحو: "أنت لا تكذب" حيث لا يقصد المتكلم تخصيص المخاطب بنفي الكذب بمعنى أن غيره هو الكاذب دونه بل قصد تقرير الحكم وتحقيقه لما فيه من الاشتمال على الإسناد مرتين"[٨]. ثم يقول: "و قد فهم من علة التقوي أن التخصيص لا يخلو من التقوي لأنه مشتمل على الإسناد مرّتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلاً بالتبع وكل ذلك بحسب قصد المتكلم"[٩].

---

١ – انظر بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١/٢١٨– ٢١٩.

٢ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢/٥٨.

٣ – انظر المصدر نفسه: ٢/٦٣.

٤ – سورة النور، الآية: ٣٣.

٥ – بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١/٤٠١.

٦ – انظر نفس المصدر: ٢/٢١– ٢٩.

٧ – انظر نفس المصدر: ٢/١٠٣–١٠٤.

٨ – بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١/٣٩٩– ٤٠٢.

٩ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١/٤٠١.

هذا التفسير اللغوي يبين أن الأصل في التقديم هو التوكيد ولكن قد يتعدّى التوكيد إلى التخصيص بوجود قرائن تدلّ على ذلك، فالتخصيص في باب التقديم إن هو إلا امتداد دلالي لمعنى التوكيد، فلذلك قيل: إنّ كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد غير مميز عن الآخر إلا بما يقتضيه الحال والسياق[1]. كل هذه الصور المذكورة ـ وإن لا تجدها مجموعة في مبحث واحد ـ قد تعرض لها البلاغيون وفسّروها بأنها تؤكّد الإسناد أو مضمون الجملة الخبرية، سواء كانت الجملة منفية أو مثبتة.

وقد ألحقوا بهذا النوع من التوكيد ما يقدّر للجملة في باب الاشتغال في نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيْلاً**﴾[2] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَالظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيْمًا**﴾[3] وذلك لأنّ مؤدى هذه الجمل حسب تفسير النحاة تكرار لفظي للفعل إذ قالوا: "عندما نقول: "زيداً عرفته" محتمل للمعنيين الاختصاص والتوكيد، فإن قدرنا "عرفت زيداً عرفته" فيكون للتوكيد بسبب التكرار المجرد، وإذا قدرنا "زيدا عرفت عرفته" فيكون فيه التوكيد بسبب التكرار والتخصيص بسبب التقديم أما عندما نقول: "زيداً عرفت" فليس فيه إلا التقديم، وأما نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُوْدُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾[4] فلا يفيد إلا التخصيص[5] لامتناع أن يقدر الفعل مقدماً"[6].

وهكذا سواء قدّرنا الفعل حسب تفسير البصريين في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿**قُل لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيْ**﴾[7] أم لم نقدر، ففي كلتا الصورتين في التركيب يظهر وجه من التوكيد، أما حسب تفسير البصريين فبالتكرار لأن المحذوف المقدّر كالمذكور كما قرره النحاة[8] وحسب تفسير الكوفيين فاسمية الجملة ـ كما سبق تفسيرها ـ نفسها تعد نمطا من أنماط التوكيد. فكل ذلك يمكن إدخاله تحت ظاهرة توكيد الفعل أو الجملة الفعلية بتكرار مقدّر غير ظاهر.

---

١ – انظر نفس المصدر: ٣٩٨/١.

٢ – سورة الإسراء، الآية: ١٠٦.

٣ – سورة الإنسان، الآية: ٣١.

٤ – سورة فصلت، الآية: ١٧.

٥ – وقد قرر البلاغيون أن الحصر يتضمن التوكيد لأن المنفي فيه يتضمن فيه إثبات مقابله كما أن المثبت فيه يتضمن إثباته نفي مقابله، أنظر: أبي يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢٢/٢.

٦ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١٤٩/٢.

٧ – سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

٨ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٩/٢.

أمّا عن الجملة الإنشائية فقالوا: "الإنشاء كالخبر في كثير من أحواله ومنها التوكيد ولكن التأكيد في الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب، ولا ترك التأكيد لخلوّه من الإيقاع والانتزاع بل لكونه بعيداً من الإقبال أو قريباً منه، كقولنا "اضرب اضرب" في تأكيد الأمر بالضرب لاقتضائه المقام[1]. وعند ذكر أغراض وقوع الخبر موقع الإنشاء يقولون: "إنه قد يرد ذلك لقصد المبالغة في الطلب حتّى كأنّ المخاطب سارع في الامتثال"[2]، ولكن بعد ذكر هذه الإشارات لا نجد عرضاً تفصيلياً لصور التوكيد للجملة الإنشائية في كتب البلاغة.

هناك صورة من التكرار المعنوي للطلب يذكرها الثعالبي تحت عنوان "فصل في أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين، فيقول: "تقول العرب، افعلا ذلك، والمخاطب واحد، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**أَلْقِيَا فِيْ جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيْدٍ**﴾[3] وهو خطاب لمالك خازن النار. وكما قال الأعشى:

وصلّ على حين العشيات والضّحى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

ويقال؛ إنه أراد والله فاعبدن، فقلبت النون الخفيفة ألفاً وكذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَلْقِيَا فِيْ جَهَنَّمَ**﴾[4]. فالتوكيد يظهر على كلا التفسيرين فكأن الشرّاح أحسّوا بالمعنى واختلفوا في تعليل هذا المعنى.

من المباحث الهامّة التي تدرس في علم المعاني مبحث الإيجاز والإطناب وقد نجد في كثير من صور الإطناب ذكر توكيد مضمون الجملة غرضاً أساسياً لإيراد هذا الأسلوب البلاغي ومن هذه الصور التذييل "وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد"[5]. وقد ذكر هذا الأسلوب في ضمن أساليب البديع كذلك[6] وقد قسّمه البيانيّون إلى قسمين: "ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوْا**

---

١ – انظر نفس المصدر: ٣٤١/٢.

٢ – الخطيب القزويني، **الإيضاح**: ٩٣/٣، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ.

٣ – سورة ق، الآية: ٢٤.

٤ – **فقه اللغة**، ص ٣٣٠. قد ورد البيت في ديوانه باختلاف في الشطر الأول وهو: فإياك والميتات لا تقربنها ـ انظر: **ديوانه**، ص ١٨٧.

٥ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٥٥/٣.

٦ – انظر: صفي الدين الحلي، **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**، تحقيق د. نسيب تشاوي، دمشق، ١٤٠٣هـ.

وَهَلْ نُجَازِيْ إِلاَّ الْكَفُوْرَ﴾[1]، أي وهل نجازي بمثل هذا الجزاء إلا الكفور"[2] والضرب الثاني: بأن يخرج مخرج المثل ويقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال[3] نحو قوله تعالى: ﴿**وَقُلْ جَآءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوْقًا**﴾[4].

ومن صور الإطناب التي تحمل معنى التوكيد ما يسمّى الإيضاح بعد الإبهام ومن ذلك أحد القولين في إعراب أسلوب المدح والذم[5] وقد سبق ذكره عند أحوال المسند إليه تحت عنوان الإضمار بدلا من الإظهار.

ومن صوره كذلك التوشيح و "هو في اللغة لفّ القطن المندوف، وفي الاصطلاح أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى أو مجموع مفسر ذلك المثنى أو مجموع مفسر ذلك المثنى باسمين أو ذلك الجمع بأسماء ثانيهما في المثنى والزائد على الأوّل في الجمع معطوف، إمّا بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه، نحو قوله تعالى: ﴿**حَافِظُوْا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى**﴾[6]، وإما بالتكرير، كتأكيد الإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ**﴾[7] في تكريره تأكيد للردع والإنذار"[8]. ومن صوره كذلك الاعتراض وقد بيّناه تفصيلاً حسب اهتمام النحاة واللغويين فيما سبق.

يلحق بهذه الصور للإطناب "الإيغال" و "التتميم" حيث فيهما إفادة لتقرير المعنى وتثبيته.

يعرّف التتميم "بأن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله لنكتة كالمبالغة"[9] نحو قوله تعالى: ﴿**وَيُطْعِمُوْنَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيْنًا وَيَتِيْمًا وَأَسِيْرًا**﴾[10]. ويعرف الإيغال بمعنى

---

١ – سورة سبأ، الآية: ١٧.

٢ – أبو الهلال العسكري: **كتاب الصناعتين**، ص ٣٣٧، بيروت، لبنان.

٣ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢٧/٣.

٤ – سورة الإسراء، الآية: ٨١.

٥ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٠٩/٣ – ٢١٣.

٦ – سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

٧ – سورة التكاثر، الآية: ٣،٤.

٨ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢١٥/٣–٢١٨.

٩ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٣٦/٣.

١٠ – سورة الإنسان، الآية: ٨.

قريب إلى هذا التعريف و "هو أن يؤتى في ختم البيت بما يعد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة والتحقيق كقول الخنساء في مرثية أخيها صخر:

وإنّ صخراً لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار[1]

فقولها "كأنه علم" واف بالمقصود، أعني؛ التشبيه بما يهتدى به إلا أن في قولها "في رأسه نار" زيادة مبالغة"[2] وقيل لا يختص بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل ذلك في غير الشعر قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوْا الْمُرْسَلِيْنَ * اتَّبِعُوْا مَنْ لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُوْنَ**﴾[3]، فقوله: "وهم مهتدون" مما يتم المعنى بدونه لأن الرسل مهتدون لا محالة إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل[4].

وأما بالنسبة لتوكيد أجزاء الجملة، فنجدهم في أحوال المسند إليه تناولوا التوكيد اللفظي والمعنوي حسب مصطلح النحاة[5] وزادوا عليه ما سمّوه بتأكيد التخصيص بكلمات "وحدي" و "لا غيري" نحو: أنا سعيت في حاجتك وحدي، أو "لا غيري"[6] وكذلك ألحقوا به المفعول المطلق فقالوا: إنّ هناك ثلاثة مجازات لا يدفعها التأكيد بالنفس والعين: أحدها في الحدث بأن تكون أطلقت "قام" وأردت مقدمات القيام، فهذا لا يدفعه التوكيد بالنفس والعين إنما يدفعه المصدر المؤكّد[7] ثم نجدهم تعرضوا لهذا المعنى البلاغي في عدة مباحث أخرى نوردها بالاختصار.

عند أحوال المسند إليه يقولون: ذكر المسند إليه يكون لأمور؛ منها أن يقصد زيادة الإيضاح والتقرير[8] كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ**﴾[9].

---

١ – **ديوان الخنساء**، تحقيق د. أنور سويلم، ص ٣٨٦، دار عمار، وقد ورد هذا البيت في الديوان باختلاف في الشطر الأول وهو: أغرّ أبلج تاتم الهداة به ــ كأنه علم في رأسه نار، ولكن صاحب معاهد التنصيص أورده كما هو ولم يعلق عليه، أنظر: **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين بن عبد الحميد ٣٤٦/١، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

٢ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢١/٣–٢٢٢.

٣ – سورة يس، الآية: ٢٠، ٢١.

٤ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٢٣/٢– ٢٢٤.

٥ – انظر أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٣٦٧/١– ٣٧٢.

٦ – انظر نفس المصدر: ٣٦٩/١.

٧ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٣٧٢/١.

٨ – بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٢٨٢/١.

٩ – سورة البقرة، الآية: ٥.

وعند ذكر أسباب تعريف المسند إليه بالموصولية قالوا: "قد يعرف المسند إليه بالموصولية لتقرير المسوق له الكلام وقيل لتقرير المسند وقيل لتقرير المسند إليه نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِيْ هُوَ فِيْ بَيْتِهَا عَنْ نَّفْسِهِ﴾[1]. فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبعده عن مظنّة الفحشاء وما ذكر أشدّ تحقيقا وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل: "و راودته امرأة العزيز" وفيه أيضاً تقرير المراودة التي هي المسند لما يفيد كونه في بيتها من فرط الألفة والاختلاط في الخلوة فيتمكن منها على أتم وجه، وفيه أيضاً تقرير المسند إليه ونفي احتمال التشابه والاشتراك الذين يمكن حصولهما لو قيل مثلاً امرأة العزيز أو زليخا"[2].

هكذا عند ذكر أغراض وصف المسند إليه يقولون: "وقد يأتي تأكيداً نحو: "أمس الدابر كان يوماً عظيما" باعتبار إفادة موصوفه معناه، لأن لفظ (الأمس) يدلّ على الدبور والمعنى لمعناه، ووصفه بالدبور اقتضاه المقام كأن يشار به إلى تذكير تمنى بقائه والتأسف على مضيّه إن كان ما فيه محبوباً، وأنّه ليته ما دبر أو تذكير الشكر على مضيّه وتذكير مدح الصبر والتحريض عليه لفناء العوارض إن كان ما فيه غير محبوب وأما إن لم تكن نكتة في ذلك التأكيد لم يكن من البلاغة في شيء"[3]. وكذلك علّلوا الإبدال من المسند إليه بأنه "لزيادة التقرير لأن مصدوق البدل والمبدل واحد ولو اختلف مفهومهما"[4] ولذلك نلاحظ إشارتهم إلى معنى التوكيد في مبحث أحوال المسند إليه، عند الإبدال منه، فقالوا: "أما الإبدال فلزيادة التقرير والإيضاح"[5] وذلك بأن البدل تكرار معنوي للمبدل عنه، والمتبوع يشتمل على التابع حتى كأنه مذكور.

وهكذا ذكرت هذه الدلالة لعطف البيان أيضاً، بحيث ورد عن أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أنه قال: "ما علمت أحداً فرق بين البدل وعطف البيان إلا ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) فإن الفرق بينهما أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأوّل، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأوّل لم يعرف إلا بالثاني وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأوّل، فجئت بالثاني مبيناً للأول، قائما له مقام النعت والتوكيد"[6].

---

١ – سورة يوسف، الآية: ٢٣.

٢ – بهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٣٠٥/١.

٣ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٣٦٥/١، وانظر: ٣٧٦/١.

٤ – نفس المصدر: ٣٧٦/١.

٥ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٣٧٦١/١.

٦ – السيوطي، نفس المصدر، ٤٦٤/٢.

وقد تعرضوا لتقديم متممات الجملة كالمفعول به والجار والمجرور والظرف والحال على الفعل فقالوا عن تعليله أنه "لرد الخطأ في التعيين كقولك: "زيداً عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأصاب في ذلك واعتقد أنه غير زيد وأخطأ فيه وتقول لتأكيده "زيداً عرفت" ويسمى ردّ الخطأ في تعيين المفعول قصر قلب، وقد يكون لردّ الخطأ في الاشتراك كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنّك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده"[1] ففي هذه الحالة يكون في الجملة مؤكدان؛ الأوّل بتقديم المفعول به والثاني بـ "وحده".

هناك مبحث هام في كتب البلاغة عند ذكر أحوال المسند إليه تحت عنوان: "خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه"[2] وقد ذكر من مظاهره "وضع المضمر موضع المظهر" كقولهم: "نعم رجلاً زيدا" مكان "نعم الرجلُ" فقالوا: إن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه ـ إذا أُعرب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف ـ ومن ضمن هذا الأسلوب ذكر ضمير الشأن والقصة وعللوا كل ذلك بقولهم: "ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع، إذا لم يفهم منه معنى، انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن، لأن الحصول بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب"[3].

ومن مظاهر خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يذكر "وضع المظهر موضع المضمر" فقالوا: فيكون ذلك لكمال العناية وزيادة التمكين في غيره، ويؤدّي ذلك إلى التكرار نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اَللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[4] أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره من غير باب المسند إليه ﴿**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ**﴾[5] حيث لم يقل "به نزل"[6].

---

١ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ١٤٥/٢.

٢ – نفس المصدر: ٣٧٦/١.

٣ – نفس المصدر: ٤٥١/١.

٤ – سورة الإخلاص، الآية: ١، ٢.

٥ – سورة الإسراء، الآية: ١٠٥.

٦ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر، ٤٥٧/١.

ومن مظاهر خروج الكلام على خلاف الظاهر هو التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي[1] كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوْهُ**﴾[2]، أي يأتي، وقال سبحانه وتعالى: ﴿**فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى**﴾[3] أي لم يصدق ولم يصلّ وقد تأتي كان بلفظ الماضي والمعنى مستقبل كما قال الشاعر:

فأدركت من قد كان قبلي ولم أدع لمن كان بعدي في القصائد مصنعا

أي لمن يكون بعدي، وفي القرآن الكريم ﴿**وكان الله** ..... ﴾ أي كان ويكون وهو كائن الآن، جلّ ثناؤه"[4].

وقد ذكر أيضاً من مظاهر هذا الأسلوب القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر[5] ويعرّفه اللغويون بأنه "استعمال المفعول بدل الفاعل والمصدر بدل اسم الفاعل"[6] وقد أورده ابن جني تحت باب واسع سمّاه المجاز فقال: "إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعاني ثلاثة: وهي؛ الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَأَدْخَلْنَاهُ فِيْ رَحْمَتِنَا**﴾[7] هذا هو مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة: أما فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة وأمّا التشبيه فلأنّه شبه الرحمة ـ وإن لم يصح دخولها ـ بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه، أما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض وتفخيم منه، إذا صُيّر إلى حيّز ما يشاهد ويلمس ويعاين"[8]. ثم يقول: "ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة: من المحذوف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[9]. وبهذا التفسير فتح باباً واسعاً من التوكيد في العربية فيقول: (والحذف كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِيْ كُنَّا فِيْهَا**﴾[10]) ففيها المعاني الثلاثة؛ أمّا الاتساع فلأنه

---

١ – انظر الخطيب القزويني، نفس المصدر: ٩٦/٢.

٢ – سورة النحل، الآية: ١.

٣ – سورة القيامة، الآية: ٣١.

٤ – الثعالبي، **فقه اللغة وأسرار العربية**، ص ٣٣٠، بيروت، لبنان.

٥ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر: ٤٨٦/١.

٦ – الثعالبي، نفس المصدر، ص ٣٣٠ –٣٣١.

٧ – سورة الأنبياء، الآية: ٧٥.

٨ – ابن جني، نفس المصدر: ٤٤٥/٢.

٩ – المرجع السابق: ٤٤٨/٢.

١٠ – سورة يوسف، الآية: ٨٢.

استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله وأمّا التشبيه فلأنها شبّهت بمن يصحّ سؤاله لمن كان بها ومؤلفاً لها وأما التوكيد فلأن في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم ضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن من عادته الجواب"(١).

وقد عبّر عن هذا النوع من القلب البلاغيون(٢) بالمجاز العقلي وسماه عبد القاهر المجاز الحكمي ومن ذلك إسناد ما هو لاسم المفعول إلى اسم الفاعل كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِيْنُهُ * فَهُوَ فِيْ عِيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾(٣) أي مرضي بها وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا**﴾(٤) أي مأمونا فيه.

وقد ذكر للقلب حسب اصطلاح البيانيين صور كثيرة فقالوا: القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسمار، وتارة بين المفعولين مثل جعلت الخزف طيناً، وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل: الأسد كزيد، وهو ما يسمى بالتشبيه المقلوب، وتارة يكون بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الحوض، وأدخلت القلنسوة في رأسي، وتارة بين الشرط وجوابه، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ**﴾(٥) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿**مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوْءُ بِالْعُصْبَةِ**﴾(٦) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ**﴾(٧)،(٨).

وهكذا عدّ الإمام الزركشي استعمال صيغ المبالغة نوعاً من أنواع التوكيد لتقرير المعنى فقال: "يجوز أن يعدّ هذا من أنواع الاختصار فإنّ أصله وضع لذلك، فإن "ضروبا" ناب عن قولك: "ضارب

---

١ – انظر ابن جني، نفس المصدر: ٤٤٩/٢.

٢ – انظر الخطيب القزويني، نفس المصدر: ٩٧/١–٩٩.

٣ – سورة القارعة، الآية: ٦.

٤ – انظر أحمد ابن فارس، **الصاحبي**: ص ١٨٧، المكتبة السلفية، القاهرة، السيوطي، نفس المصدر: ٢٨٥/٢، سورة العنكبوت، الآية: ٦٧.

٥ – سورة النحل، الآية: ٩٨.

٦ – سورة القصص، الآية: ٧٦.

٧ – سورة القصص، الآية: ١٢.

٨ – انظر تفصيل ذلك في المغربي والسبكي، نفس المصدر: ٤٨٧/١– ٤٨٨– ٤٩٩.

وضارب وضارب"[1] ومثل ذلك قد فسّر بعض البلاغيين المبالغة المفهومة من حذف المفعول به بالتوكيد[2] في نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾[3].

فبهذا نلاحظ أن التعرض لمعنى التوكيد لدى البلاغيين لا يتوقف عند تناولهم مباحث علم المعاني فقط، بل نجدهم كثيراً ما يشيرون إلى هذه الدلالة الأسلوبية في مباحث علم البيان، كقولهم عند ذكر أغراض التشبيه بأنه قد يأتي لتقرير حاله في نفس السامع، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ** ﴾[4] لأنه بين ما لم تجربه العادة بما جرت به العادة[5]. وعند كلامهم عن تقسيم التشبيه بإعتبار أداته يقولون: "فإمّا موكدّ، أو مرسل، والمؤكد ما حذفت أداته كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ** ﴾[6]، وإنَّ منشأ التأكيد جعل المشّبه به نفس المشّبه بالصدق عليه حيث اعتبر فيه ما أوجب كون الملحق الذي هو الأضعف أصالة نفس الملحق به حتى صار صادقاً عليه[7].

وقالوا عن الاستعارة المرشحة، وهي ما قرّن بما يلائم المستعار منه بأن الترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية[8]. نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ ...** ﴾[9]. وبذلك يمكن أن نلحق تشبيه التمثيل بهذه الصورة لما فيه من المبالغة في التشبيه[10].

---

١ – انظر السيوطي، نفس المصدر: ٥٠٢/٢.

٢ – انظر المغربي والسبكي، أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر: ٩/٢، ١٤٤/٢.

٣ – سورة الضحى، الآية: ٣.

٤ – سورة الأعراف، الآية: ١٧١.

٥ – الخطيب القزويني، نفس المصدر: ٧٠/٤ وانظر: أبا يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر: ٣٩٨/٣–٣٩٩.

٦ – سورة النمل، الآية: ٨٨.

٧ – الخطيب القزويني، نفس المصدر: ١٢٥/٤ والمغربي والسبكي، نفس المصدر: ٤٦٥/٣.

٨ – انظر المغربي والسبكي، نفس المصدر: ١٣٢/٤– ١٣٤.

٩ – سورة البقرة، الآية: ١٦.

١٠ – أبو يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، نفس المصدر: ١٤٢/٤.

وهكذا عند تعريفهم للاستعارة المكنية قالوا: "المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد التأكيد والمبالغة لمناسبتها لمدح أو ذم أو يكون ذلك خطاب الذكي دون الغبي فإنّ من لطائف تلك البلاغة هي أن يؤتى بالاستعذارة المناسبة للمقام وأن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه المساوية له[1] نحو:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع[2]

و "ليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد أن يفيد زيادة تأكيد للإثبات"[3].

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني: "ليست مزية قولنا "رأيت أسداً" على قولنا "رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة"، أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة، لم يفدها الثاني، بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني"[4].

وهناك قسم من أقسام الكناية وهو ما يسمّى؛ المطلوب بها نسبة، أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وينطبق عليه التفسير السابق لعبد القاهر نحو:

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج[5]

فإن هذا الأسلوب يراد به أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات[6] ولا شك أن هذا الأسلوب للإثبات أوكد من التصريح بذلك.

لو انتقلنا إلى مباحث علم البديع فكذلك نلاحظ دلالة التوكيد في الإثبات أو النفي واضحة على بعض صنائعه كما نرى في "تأكيد المدح بما يشبه الذم" كقوله صلى الله عليه وسلم: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"[7] "فأفاد التأكيد من حيث ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى، فأوهم

---

١ – انظر: المغربي والسبكي، نفس المصدر: ١٥٦/٤–١٥٩.

٢ – البيت لأبي ذئيب الهذلي انظر: **جمهرة أشعار العرب** لأبي زيد القرشي، ص ٢٤١، دار صادر.

٣ – المغربي والسبكي، نفس المصدر: ٢٧٨/٤.

٤ – انظر عبد القاهر الجرجاني، نفس المصدر: ص ٤٣٣.

٥ – البيت لزياد الأعجم قاله في مدح عبد الله بن الحشرج الجعدي وهو أمير على نشابور، انظر **الأغاني**: ٣٤/١٢.

٦ – انظر المغربي والسبكي، نفس المصدر: ٢٥٩/٤.

٧ – الحديث أخرجه العجلوني في **كشف الخفاء**: ٢٣٢/١، ٨٥٠/٢، والقاضي عياض في **شفا**: ١٧٨/١ وعلي القاري في **الأسرار المرفوعة**: ١١٧، انظر: **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف** محمد السعيد بن بسيوني زغلول: ٥٠٧/٢، عالم التراث، بيروت، ١٤١٠هـ.

إخراج شيء مما قبلها، فعندما ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد[1]. وهكذا يظن التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة في قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب"[2].

وذكر من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَا تَنْقِمُ مِنَّآ إِلآ أَنْ آمَنَّا بِـآيَاتِ رَبِّنَا**﴾[3]، "فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان يوهم بأن يأتي بعد الاستثناء ما يجب أن ينقم على فاعله مما يذم به، فلمّا أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً تأكيد المدح بما يشبه الذّم"[4]. وهكذا يلاحظ دلالة التأكيد في أسلوب "تأكيد الذم بما يشبه المدح"[5].

ولو أمعنا النظر في "رد العجز على الصدر" لوجدنا فيه نوعا من التكرار اللفظي المؤكد لمعنى الكلمة[6] كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ**﴾[7] كما يمكن أن ندرجه تحت القاعدة المذكورة سابقاً وهي الإظهار موضع الإضمار.

بعد هذا العرض الموجز لظاهرة التوكيد في اللغة العربية تتضح أمامنا الصورة الشاملة والتعبير الدقيق الذي عبر به العلماء عن التوكيد عندما قالوا: "اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له"[8]، وكما قال الإمام الزركشي: "وهو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة"[9] وقال

---

١ – **الشروح**: ٣٩٢/٤ وانظر: كذلك الخطيب القزويني، نفس المصدر: ٧٥/٦–٧٧.

٢ – نفس المرجع: ٣٨٨/٤، والبيت من مشهور شعر النابغة الذبياني، انظر: **ديوانه**/ ١٥، والكتاب: ٣٦٧/١.

٣ – سورة الأعراف، الآية: ١٢٦.

٤ – يقول ابن أبي الإصبع المصري (٥٨٥–٦٥٤هـ) لم أجد منه، أي؛ تأكيد المدح بما يشبه الذم، إلا آية واحدة تحيلت على تأويل تدخل به في هذا الباب وهو قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَآ أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّآ إِلآ أَنْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُوْنَ**﴾ المائدة: ٥٩، انظر ابن أبي الاصبع المصري، **بديع القرآن**، ص٥٠، بتحقيق حقي محمد شرف، مكتبة النهضة، مصر، سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٥ – ابن أبي الأصبح، نفس المصدر: ٣٩٣/٤– ٣٩٥.

٦ – انظر الخطيب القزويني، نفس المصدر: ١٠٢/٦.

٧ – سورة الأحزاب، الآية: ٣٧.

٨ – ابن جني، نفس المصدر: ١٠٣/٣.

٩ – السيوطي، نفس المصدر: ٣٨٤/٢.

الإمام عبد القاهر الجرجاني: "لطرق التوكيد دورها في تقوية المعاني ورعاية الانسجام مع المواقف التي تقتضي من الأسلوب القرآني، وجاءت في صور شتى مستهدفة الإقناع والبيان"[1]، فالتوكيد ظاهرة دلالية لها جوانب مختلفة وأغراض عديدة وأساليب شتّى، وتتوزع على أنواع الجملة وعلى مستوياتها المختلفة فينبغي دراستها وعرضها حسب توزيعها على أنواع الجملة وعلى عناصرها المختلفة[2].

* * * *

١ – الجرجاني، نفس المصدر: ١/٢٤٢–٢٤٣.

٢ – قد نجد خلطا عند بعض الكتاب المعاصرين بين المستوى الكلي لتوكيد الجملة والمستوى الجزئي لها، انظر: نحو **المعاني** د. عبد الستار الجواري، ص ١٢١ المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ كما نجد اختلافاً في تفسير بعض صور التوكيد عند البلاغيين القدامى، انظر: المغربي والسبكي، نفس المصدر: ١/٢١٩.